# افتتاح معرض الصداقة الكويتية التونسية

ضمن فعاليات معرض وملتقى الصداقة الكويتية ـ التونسية المقام في الجمهورية التونسية، والتي تشارك فيه بلدية الكويت والعديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية والجهات ذات العلاقة الوثيقة مع الجمهورية التونسية في مختلف المجالات، افتتح وزير التجارة والصناعات التقليدية التونسي رضا تويني معرض الصداقة الكويتية ـ التونسية في فندق أبو نواس. وقد أبدى الوزير التونسي سعادته وسروره بافتتاح المعرض، مبدياً إعجابه بما شاهده من إنجازات الجهات المشاركة والتطور الكبير الذي تشهده دولة الكويت.

وقد حضر حفل الافتتاح لفيف من سفراء الدول العربية والخليجية، وعلى رأسهم سفير دولة الكويت لدى الجمهورية التونسية الشقيقة عبدالحميد الفيلكاوي، ورجال الإعلام والصحافة والمواطنين.

وفي هذا السياق صرح مدير إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت حميد عبدالمحسن الحرز رئيس وفد بلدية الكويت المشارك في الملتقى والمعرض، بأن هذا الملتقى يهدف إلى المزيد من التعاون والتواصل وتوطيد العلاقات الطيبة والمتميزة بين البلدين الشقيقين، وذلك من خلال مشاركة الوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات الكويتية في هذا الملتقى وإبراز إنجازاتها، والذي سيكون له الاثر الايجابي في جعل دولة الكويت في مصاف الدولة المتقدمة. وأشار الحرز في تصريحه إلى إعجاب الحضور بمشروع مدينة الحرير من حيث التصميم وأهدافه، وقدم شرحاً وافياً عن المدينة ودور بلدية الكويت في مختلف المجالات لدفع مسيرة التنمية والتطور العمراني إلى الأمام.

وقد أهدى مساعد مدير إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت حميد عبدالمحسن الحرز درعاً تذكارياً لكل من وزير التجارة والصناعات التقليدية رضا تويني وسفير دولة الكويت لدى الجمهورية التونسية الشقيقة عبدالحميد الفيلكاوي بهذه المناسبة.

الجدير بالذكر أن وفد بلدية الكويت يضم مراقب الشؤون العامة ومراقب الصحافة والمطبوعات في إدارة العلاقات العامة علي عابدين ومحمد جاسم المحميد.

## أحلام أهالي المنطقة أصبحت كابوساً في المواصلات

# أرقام هواتف القيروان وزعت على الأحمدي والعاصمة وحولي!

فايز الزعل

أكدت مصادر مطلعة لـ «الرؤية» أن الخدمة الهاتفية لمنطقة القيروان أحدثت الكثير من الاحباط للمواطنين، مشيرة إلى أن كثيراً من المعلومات التي تم ادخالها في جهاز الكمبيوتر تحمل أخطاء فنية، وهذا الخلل يعتبر سابقة في تاريخ قطاع خدمات المشتركين، وقطاع نظم المعلومات التابعة للمواصلات.

وأشار المصدر إلى أن أحد المسؤولين في الوزارة قام بتخصيص أرقام تابعة لمحافظة الجهراء إلى محافظة الأحمدي والعاصمة وحولي، مبيناً أن هذه البيانات غير دقيقة أبداً، وأضاف المصدر أن من يدخل إلى نظام الوزارة سيجد أن النظام المستخدم في المواصلات مخترق من قبل المسؤولين، وهو أمر غير قانوني، ويعتبر خللاً كبيراً في عمل الشركة القائمة على تشغيل النظام، حيث من المفترض أن يكون النظام أكثر دقة وحرصاً لعدم التلاعب في بيانات المشتركين.

وأضاف المصدر أن الخدمة وصلت إلى منطقة القيروان، ولكن بشروط تعجيزية ومزاجية لأحد المسؤولين، الذي استولى على بعض الأرقام المتشابهة والمميزة، التي لا تحتاج إلى رسوم حسب القرار الوزاري الصادر في شأن الرسوم والأرقام البرونزية والذهبية والفضية.

واستغرب المصدر من كيفية تحويل أرقام وبرمجتها من محافظة إلى محافظة أخرى، مشيراً إلى أن هذا يثبت الأخبار، التي تقول إن هذه الأرقام حجزت من قبل المسؤولين، لصرفها لأقاربهم في المحافظات الأخرى، في انتظار الانتهاء من ترميمات قسائمهم مستقبلاً،

وذكر المصدر أن من غرائب ادخال البيانات وحجز الأرقام، أن هناك رقماً تم حجزه لمكتب بريد الظهر، والرقم لايتبع محافظة الأحمدي، بل محافظة الجهراء، وهو من الأرقام المستخدمة لأهالي القيروان، مبيناً أن مفتاح أرقام محافظة الأحمدي يبدأ بأكثر من رقم مثل (37-398-391-38-36)، فكيف يأتي رقم 466 ليخصص لمكتب بريد الظهر، وهو تابع لمحافظة الجهراء؟!

وأضاف أن من المفارقات أيضاً أن هناك بيانات غريبة، متسائلاً، هل يعقل أن الرقم في محافظة الجهراء ويتم تخصيصة لمحافظ حولي ويعمل في صباح الناصر؟!.

كما ذكر المصدر أن هناك نطاقاً لم يستخدم ولم يتم تفعيله في الخدمة، ولكن تم تخزينه في الكمبيوتر، وصرفه إلى أحد المسؤولين في الوزارة، علماً بأن النطاق مميز، ويصلح لقسم الشكاوى، ولكن العجب في المواصلات، وهذا يثبت أن النفوذ في المواصلات متفش، مع العلم بأن النطاق الذي لم يأته الدور في الصرف هو 4666، وأصبح ملكاً للمسؤول.

وختم المصدر كلامه متسائلاً، لماذا لا يتم صرف الأرقام بطريقة القرعة من خلال الكمبيوتر حسب الطلبات المقدمة؟ ومن له الأولوية يحصل على رقم مميز دون الحاجة إلى مركزية ومعرفة أحد المسؤولين في الوزارة.

وفي النهاية، بعث المصدر رسالة إلى وزير المواصلات، أكد فيها أن الوزير تقع على عاتقه المسؤولية الكبرى، وهو قد حمل قضية النهوض بالوطن، وتبنى الارتقاء بها، لذلك وجد لزاماً أن توضع الحقائق أمامه لاتخاذ مايلزم من إجراء لمصلحة البلد.

صور ضوئية لبعض المخالفات المسجلة في المواصلات

## انتقد الانتهاكات في حقها

# العنزي: «حرية التعبير» في الكويت تمر بحالة من التذبذب والاتجاه السلبي نحو الأسوأ

مناف العبد الله

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الخريجين سعود راشد العنزي، أن حرية التعبير في الكويت تمر بحالة من التذبذب، بمعنى أنها تمر بفترات تكون حرية التعبير نسبياً أفضل، ولكن مع الأسف الشديد، نحن نرى اتجاهاً سلبياً، والأمور تتجه نحو الأسوأ، وهذا الأمر مؤسف، وأضاف، ضمن المؤتمر الصحافي الذي عقد مساء أمس في مقر جمعية الخريجين للإعلان عن صدور التقرير الرابع «حالة حرية التعبير في الكويت» أن التقرير يشمل على مجموعة من انتهاكات لحرية التعبير، منها على سبيل المثال اعتقال الزميلين بشار الصايغ وجاسم مقامس في جريدة «الجريدة» من قبل أمن الدولة، فهذه الحادثة شكلت حادثة مؤسفة للتدخل في حرية عمل الصحافي، وأيضاً اعتقال مراسل قناة العربية في الكويت عادل العيدان مع أحد الزملاء في «كونا»، حول قضية نشر خبر قيل في وقته، بأن هذا الخبر غير دقيق ومؤلف، واتضح بعدها أن الخبر صحيح، وأن الزميل لم يتجاوز دوره وعمله المهني، كما أن مصوري الصحف هم أكثر الناس الذين يعانون في عالم الصحافة من الاعتداءات المستمرة من قبل رجال الأمن، وهي حوادث متكررة ومستمرة، ومع الأسف، يوجد بعض من رجال الأمن لا يحترمون مهنة الصحافة، ويظهرون عدم احترامهم لأهمية الحصول على المعلومة، ونقلها للقارئ بشفافية ودقة . وأضاف، على مدى السنوات التي شملها التقرير، في كل عام من شهر نوفمبر، ومع بدأ المعرض السنوي للكتاب، الذي يقيمه المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يكون بيننا اتصال لرفض آلية منع الكتب، بناء على أمزجة مجموعة من الناس مكلفين بالرقابة على الكتب والوصاية على حرية الناس .

وذكر، من العجيب، أنك تستطيع انتقاد الرئيس الأميركي في أميركا كما تريد، ولكن في قانون المطبوعات في الكويت، عندما تنتقده فإنك تتعرض لدولة صديقة!، نحن لا ندعو الاخوة في الصحافة إلى الشتم والقذف، ولكن يجب الفصل بين النقد حتى وإن كان شديداً ولاذعاً، وبين قذف الآخرين وشتمهم . وقال يبدو ان هناك حملة قادمة على الحريات تتمثل في مشروع القانون، الذي سمعنا عنه أخيراً، وسيرفع للحكومة، وهو تقييد الحريات على الإنترنت، ونتمنى ألا توافق عليه الحكومة . وذكر أن جمعية الخريجين وصل لها فاكس من وزارة الشؤون، كما وصل لجمعيات نفع عام أخرى، مفاده أن تكون مخاطبات جمعيات النفع العام والكيانات الأخرى التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال الوزارة فقط!، وكذلك المخاطبات الموجهة من الوزارة والجهات المختلفة لتلك الكيانات، فيتم توجيهها عن طريق الوزارة لتقوم بتسليمها لها، يعني هذا أننا كجمعية الخريجين وباقي جمعيات النفع العام الأخرى، لا يحق لنا، بناء على قرار مجلس الوزراء

«العجيب» أن نخاطب أي جهة حكومية، إلا من خلال وزارة الشؤون!، ونحن نرفض هذا الشيء رفضاً قاطعاً، فوزارة الشؤون عندما نخاطبها تأخذ شهراً حتى ترد علينا، فكيف تسير أمور الجمعية بمراسلاتها مع جهات حكومية مختلفة، إذا كانت المراسلة مربوطة بوزارة الشؤون؟، فهذا فيه تضييق على جمعيات النفع العام . وأشار إلى أن لجنة الدفاع عن حرية التعبير في جمعية الخريجين تقوم بالمتابعة والبحث ورصد الانتهاكات ووضعها في تقارير، وتصدر بياناً وتصريحاً صحافياً لتسليط الضوء على هذا الانتهاك، ثم قال مقرر لجنة الدفاع عن حرية التعبير إبراهيم المليفي، إن التقرير يستهدف توثيق مؤشرات حرية التعبير في الساحة الكويتية، فضلاً عن توفير المعلومة الكاملة المحايدة لجميع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وما يجعل مهمتنا في هذا العمل صعبة، هو أن عدد المهتمين بهذه القضية نادرون، ونحن نسعى لتوسيع هامش الحرية، وأن نواباً في مجلس الأمة يفترض فيهم أن يوسعوا هذا الهامش، ومع الأسف يسعون إلى التضييق على حرية التعبير، إلى جانب الجهات التقليدية المتمثلة في الجهات الرسمية . وباستعراض لبعض ما جاء في التقرير: يصدر التقرير الرابع لحالة حرية التعبير في دولة الكويت، عن لجنة الدفاع عن حرية التعبير في جمعية الخريجين، ليغطي سنوات 2004 و2005 و2006 و2007، وما تشهده من حالات تقدم أو تأخر في مجال حرية التعبير والصحافة. وقد حفلت تلك السنوات الأربع بالكثير من الحالات والأحداث المهمة، يأتي في مقدمتها إقرار قانون جديد للمطبوعات والنشر من قبل مجلس الأمة بداية عام 2006، وهو ما فتح المجال لظهور العديد من الصحف اليومية السياسية الجديدة.

العنزي والمليفي خلال الاعلان عن تقرير حرية التعبير تصوير برهان سلامة

وفتح إقرار مجلس الأمة بالإجماع قانون المطبوعات والنشر الجديد رقم 3 لسنة 2006م، الباب واسعاً لظهور صحف يومية سياسية جديدة، حيث قفز عدد طلبات تراخيص الصحف اليومية إلى أكثر من مئة طلب، وصدرت ما بين عامي 2007 و2008 تسع صحف يومية سياسية، ويمكن قانون المطبوعات والنشر الجديد أصحاب طلبات الترخيص من إمكانية الطعن أمام القضاء الإداري في حالة رفض وزارة الإعلام أي ترخيص، كما يمنع الحكومة، ممثلة في وزارة الإعلام، من إغلاق الصحيفة إلا بحكم قضائي نهائي. ويتضمن القانون الجديد غرامات مالية باهظة، من شأنها تحويل رئيس التحرير إلى رقيب تسكنه هواجس عدم نشر ما يخالف ذلك القانون، كما لم يغلق باب «الحسبة» في القانون الجديد، حيث مازال في إمكان الأفراد رفع القضايا على الصحافيين والكتاب، تبعاً لتفسيراتهم الشخصية، وتم رفع مدة التقادم لتقديم دعوى قضائية مدنية في حق أي صحيفة من ثلاثة أشهر إلى سنة، ما يعني تمديد مدة الملاحقة ثلاثة أضعاف المدة في القانون السابق. وطالبت مجموعة من جمعيات النفع العام الموقعة على بيان «حرية التعبير ليست للمساومة» النائب العام إلى استخدام صلاحياته في النظر بجدية البلاغات التي تستخدم فيها الحسبة ضد الكتاب والصحافيين، بصفته المنفذ في هذه الدعاوى. وشهدت قطاعات البث الإذاعي والتلفزيوني نقلة نوعية، تلخصت في ظهور قنوات تلفزيونية، كسرت احتكار الدولة لوسائل البث المرئي والمسموع، وتغطي تلك القنوات الخاصة الأحداث السياسية المحلية بصورة مغايرة للتفسيرات الحكومية أو المواضيع التي تعمد إلى عدم تناولها. تحول معرض الكويت الدولي للكتاب إلى مناسبة سنوية للتذكير بمدى تعسف الأجهزة الرقابية في منع عشرات الكتب وفق معايير متغيرة ونصوص فضفاضة تخضع لميل سياسي، يفضل تجنب الدخول في مواجهات مع قوى سياسية دينية، سواء من داخل مجلس الأمة أو من خارجه، ونظمت على مدى عامين متتاليين «2006 و 2007» مجموعة من المثقفين والأكاديميين والأدباء وكتاب الرأي، تجمعاً سلمياً أمام صالة معرض الكتاب في منطقة مشرف احتجاجاً على ما أسموه بالرقابة العشوائية ضد الكتب وسخطهم على الأوضاع التي آلت إليها رقابة الكتب في الكويت. وتتعرض جامعة الكويت إلى ضغوطات من قبل بعض نواب مجلس الأمة وجهات خارج الجامعة، وتنصب هذه الاحتجاجات على ما يدرس في بعض المقررات الدراسية، وهو ما ينافي روح الدستور الذي يحث على حرية البحث العلمي، وقد شجع تجاوب الإدارة الجامعية مع تلك الضغوطات إلى ظهور أشكال جديدة من التدخل تمس بعض الأنشطة التي تقيمها بعض كليات جامعة الكويت. وقد تم الإعلان عن إنشاء الجمعية الكويتية لحماية الدستور وسيادة القانون، تحت الإشهار، بتاريخ 10/12/2005م، لتحقيق مجموعة من الأهداف من بينها: توعية المواطنين بحقوقهم الدستورية وأنواع الحريات والمطالبة بزيادتها، وفقاً للدستور.

ويتعرض الصحافيون والمصورين بالتحديد إلى معاملة خشنة من بعض رجال الأمن، توصف عادة بأنها حالات فردية، إلا أن وزارة الداخلية لم تفتح باب التحقيق في أي من تلك الحالات. وأصدرت المحكمة الدستورية حكماً تاريخياً قضى بعدم دستورية 15 مادة من قانون الاجتماعات والتجمعات، أعاد هذا القانون إلى جادة روح الدستور الكويتي التي كفل الحقوق والحريات، وجاء ذلك الحكم بعكس توقعات الحكومة، عندما أرادت التضييق على بعض الناشطين السياسيين الذين نظموا بعض الندوات السياسية، وقد دفع محاموهم بعدم دستورية المرسوم رقم 65 لسنة 1979م، الأمر الذي أوصل القانون إلى المحكمة الدستورية التي أصدرت حكمها العادل. وسجلت في عام 2007 واقعة اعتقال صحافيين يعملان في جريدة الجريدة، من أمام صحيفتهم من قبل عناصر تابعة لجهاز أمن الدولة، والتحقيق مع أحدهم لأيام عدة على خلفية تعليقات وردت في موقعه الإلكتروني الخاص، وتعتبر لجنة الدفاع عن حرية التعبير هذه الحالة من أسوأ الحوادث التي وقعت خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. وفي الختام تؤكد لجنة الدفاع عن التعبير في جمعية الخريجين ضرورة إعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر، بحيث تتحقق فيه ضمانات أوسع لممارسة حرية التعبير، تقوم على أساس إلغاء العقوبات السالبة للحرية والبعد عن العبارات والمصطلحات الفضفاضة المتصلة بالمسائل المحظور تداولها، حتى لا تستخدم بصورة متعسفة، كما تدعو إلى تخفيف الرقابة المفروضة على معرض الكويت للكتاب الدولي، كي يستعيد دوره كتظاهرة ثقافية ومنارة للعلوم.

## كل كيلو يقابله 74 من الصيد الجانبي

# مراد : طرق صيد الروبيان تؤثر سلباً على مخزون الثروة السمكية في الكويت

مع انطلاق قوارب صيد الروبيان منذ منتصف الشهر الجاري وعقب حظر صيد الروبيان الذي دام نحو سبعة اشهر تتجدد المطالب بالرفق بمكونات البيئة البحرية عند ممارسة الصيد، اذ تذكر الدراسات ان استخراج كيلوجرام واحد من الروبيان من قاع البحر يقابله 74 كيلوجراما من الصيد الجانبي لكائنات بحرية أخرى. ويقول مدير عام الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بالوكالة الدكتور حيدر مراد ان صيد الروبيان يتم باستخدام شباك الجر القاعي الخلفي وهي معروفة بكفاءتها العالية في الصيد ولكنها بالمقابل تصطاد كميات كبيرة جدا من الاسماك غير التجارية والسلاحف والرخويات وغيرها من الكائنات، وهذا ما يطلق عليه مصطلح الصيد الجانبي او الصيد غير المستهدف او الصيد الثانوي. واوضح الدكتور مراد في حديث لـ «كونا» ان دراسات سابقة اجريت في المياه الاقليمية الكويتية حول تقييم مخزون الروبيان اشارت الى ان الكيلوجرام الواحد من الروبيان المصاد يقابله 74 كيلوجراما من الصيد الجانبي، مشيرا الى ان المشكلة البيئية الناتجة من هذا الصيد عالمية ولا تختص بها الكويت فقط.

وقال ان مخزون الثروة السمكية في الكويت يقع تحت تأثير سلبي كبير من النشاطات البشرية المختلفة ومنها طرق صيد الروبيان ما يقتضي اعادة النظر حول كيفية المحافظة على هذه الثروة وحمايتها. وحول كيفية تفادي كارثة تدهور المخزون السمكي شدد على ضرورة ايجاد لوائح وقوانين تحد من الصيد الجانبي عبر تشريعات تحدد نوعية الشباك الخاصة بصيد الروبيان، وهذا يتم بالقيام بمقارنات تجريبية لاداوت صيد مختارة بهدف اختيار الافضل والاكثر أمنا ومحافظة على البيئة البحرية.

واشاد الدكتور مراد بالتزام وتعاون الجهات المعنية في الصيد طول فترة الحظر الذي استمر سبعة اشهر، مؤكدا ان الهيئة لا تصدر اي قرار الا للمصلحة العامة عبر استغلال هذه الثروة الاستغلال الامثل بحيث لا نقضي عليها او نستنزفها، وذلك يتم بادارتها ادارة سليمة للاستفادة منها. واضاف انه تم السماح بصيد الروبيان وفق ضوابط وشروط والنتائج تدل على ان كميات الروبيان في السوق افضل بكثير منها في العام الماضي من حيث الكميات والاحجام، وهذا يدل على ان خطوات الهيئة مبنية على اسس علمية من خلال دراسات واحصائيات وسياسات سمكية مبنية على اسس علمية وتجارب سابقة.

وعن آلية صيد الروبيان اكد الدكتور مراد انها تكون عن طريق سفن مخصصة لصيد الروبيان من خلال رخصة خاصة وعن طريق شباك قانونية القياسات في اطار القرار 330 لسنة 1992. واكد ان حظر الصيد في جون الكويت على اعتبار ان جميع الكائنات البحرية تلجأ لهذه المنطقة لتضع بيضها وتتكاثر وتنمو ومن ثم تخرج الى المياه العميقة وقد تم فرض اقصى العقوبات بحق المخالفين في هذه المناطق بصفة خاصة. ودعا الدكتور مراد المواطنين والمقيمين الى المحافظة على البيئة البحرية من التلوث من خلال عدم رمي المخلفات لان البحر ليس فقط لصيد السمك والروبيان وانما نستخدمه للشرب، اذ تعتمد حياتنا عليه، كما ان المحافظة على هذه البيئة تسمح للكائنات البحرية بالعيش في بيئة نظيفة وسليمة. ومن جانبه قال الباحث العلمي في قسم البيولوجي بكلية العلوم بجامعة الكويت الدكتور سالم المهنا لـ «كونا» ان المياه الكويتية تحتضن حوالي 12 نوعا من الروبيان، الا ان هناك اربعة انواع شائعة هي «ام نعيرة» وتصل الى احجام كبيرة ما يجعلها مرغوبة من قبل المطاعم والفنادق في جميع أنحاء العالم. وقال الدكتور المهنا ان النوع الثاني «الشحامية» وهو نوع مرغوب لدى الكويتيين وذلك لحجمه المتوسط حيث يدخل ضمن مكونات المأكولات الشعبية ويكثر وجوده في مياه الكويت من أم قصر الى الركسة.

واضاف ان النوع الثالث يدعى «ام شويكة» وهو نوع صغير الحجم يكثر وجوده بين منطقتي كبر والركسة، واخيرا «الملسة» وهو نوع يشبه الشحامية الا انه اصغر ويكثر وجوده في جون الكويت والركسة. وذكر ان الروبيان حيوان قشري تبدأ فترة حياته بتكون البيض ويعرف محليا بـ «البلوح» وتوجد في ظهر انثى الروبيان وتأخذ البلوح اللون الأصفر في البداية حتى تصبح داكنة مع الوقت لتأخذ اللون الأخضر الغامق وذلك دلالة على وصول البيض الى قمة مرحلة النضج، ويأتي دور الذكور في تلقيح الاناث الحاملات للبيض بحيث تضعه بيضا ملقحا ما بين نصف مليون ومليون ونصف مليون بيضة بعيدا عن الساحل. واضاف انه لا ينجو الا القليل من اليرقات التي حالفها الحظ وهي غالبا تكون عرضة للافتراس من قبل الاحياء المائية او الضياع في مجرى التيار ويبقى الروبيان في منطقة الحضانة المناسبة لتستقر فيها وتترك تلك المنطقة متجهة الى المياه العميقة بعيدا عن الشاطئ.

وبين ان وجود قطعان الروبيان يرتبط بالتيارات البحرية التي تدور في اتجاه عكس عقارب الساعة داخل الخليج وايضا درجة ملوحة المياه ونوع تربة قاع البحر ووفرة الغذاء، وتعتبر هذه الظروف بيئة مناسبة. واكد الدكتور المهنا ان منطقة جون الكويت والمناطق الساحلية التي تمتد ثلاثة اميال من الشاطئ تعتبر من اخصب الاماكن واكثرها وفرة بالروبيان.

# الحماد: خسوف المقبل القادم في فبراير عام 2009

نواف الصعب

أول كسوف الشمس هذا العام كان في الأول من شهر أغسطس الجاري، تبعه الخسوف الأخير للقمر، عندما شهدت الكويت خسوفاً شبه كلي بنسبة 81 ٪ مساء السبت الماضي 16 أغسطس، ويعتبر هذا الخسوف هو الثاني لهذا العام، ولكنه أقل بنسبة 19 ٪ عن السابق، بالإضافة إلى اختلاف وقت الظاهرة، وتعتبر ظاهرة الخسوف أحد الظواهر الطبيعية، والتي قد تتكرر بنسب متفاوتة، ويعود السبب في ذلك إلى دخول القمر في منطقة ظل الأرض، حيث تتخذ الأرض موقعاً وسطاً بين كل من الشمس والقمر.

وقال مدير المزرم الفلكي م. مساعد الحماد إنه ليس لظاهرة الخسوف أي تأثير مطلقاً على الأرض أو البشر، مشيراً إلى أن هذه الظاهرة تتكرر كل سنة، وأن خسوفاً جزئياً حدث في الكويت، كما سيشاهد خسوفاً آخر في التاسع من فبراير من عام 2009، وكذلك خسوفين كليين عام 2011، مشيراً إلى أن دخول القمر إلى منطقة شبه الظل وخروجه منها، مرحلتان لا يمكن للعين البشرية ملاحظتهما، وإن كان يحدث تغير في إضاءة القمر، ولتمييزهما يحتاج الراصد إلى معدات فلكية كالتلكسوب أو كاميرا تصوير، أما باقي مراحل الخسوف الجزئي فهي جميعها مشاهدة بالعين المجردة، ولا توجد حاجة للاستعانة لأي معدات أو تجهيزات فلكية خاصة، ولا يحتاج رصد هذه الظاهرة أيضاً إلى نظارات خاصة، مثل كسوف الشمس، وليس لظاهرة الخسوف أي تأثير على عين الراصد. وقال الحماد: إن أكبر عدد للكسوف والخسوف في السنة القمرية سبع مرات، وأقل عدد هو خسوفان، وان ظاهرة الكسوف والخسوف من أفضل الشواهد على دقة الحسابات الفلكية التي تبين وقت ومكان ونوع ومدة هذه الحوادث، حيث لم يسجل في العصر الحديث أي خطأ في حساب هاتين الظاهرتين اللتين تحدثان باستمرار في كل عام.

وقد بدأت مرحلة دخول القمر إلى مرحلة شبه الظل في الكويت في تمام الساعة 10.35 مساء، وانتهت كلياً بخروج القمر من ظل الأرض حتى تمام ساعة 1.44 صباحاً، وقد تمكن مرصد المرزم الفلكي من رصد هذه الظاهرة وتصويرها بنجاح.

والجدير بالذكر أن مرصد المرزم انتهى بالفعل من العمل على برنامج يستطيع تحديد جميع الظواهر الفلكية، والذي يخدم بالدرجة الأولى محبي الفلك والباحثين فيه، علماً بأنه تم نقل هذه الظاهرة أيضاً من خلال الموقع الإلكتروني للمرصد.